أحمد النجار وتجربة بنوك الادخار استحضار ذاكرة العمل المصرفي الإسلامي

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحلقة (١)

تمهيد

غالباً ما يقال: "إن أيّ مشروع أو عمل أو نشاط إنما يتلاءم مع الرجل الذي صمّمه أو نفّذه، وإن قيمة المؤسسات تساوي قيمة الرجال الذين وضعوها". ولعلّ القول ينطبق هنا على أحمد النجار في تجربة بنوك الادخار المحلية التي وُلدت في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وتم تنفيذها في الريف المصري خلال ثلاث سنوات ونصف (من يوليو ١٩٦٣ إلى فبراير ١٩٦٧). فرغم اقتباس تلك التجربة المصرفية من التجربة الألمانية، إلا أنها عكست شخصية وحيوية وإرادة القائمين عليها.

لقد أثارت التجربة المصرية قضية الربا إثارة جدّية وعملية، وحرّكت الاهتمامات نحو هذا الموضوع الحيوي، كما أثارت فكرة إنشاء بنوك إسلامية. ورغم إشارة بعض المصادر إلى تجارب أخرى سبقتها في هذا المجال كمشروع كراتشي في باكستان ومشروع حيدر أباد في الهند، إلا أن "بنوك الادخار" تُعدّ التجربة الأقوى صلة بريادة الشروع في تأسيس البنوك الإسلامية.

وعلى الرغم من قيام تلك البنوك على أساس لا ربوي، إلا أنها لم تُعلن عن هويتها الإسلامية في ذلك الحين، لعدم سماح الظروف السياسية الرسمية بإطلاق هذه الأسماء. ويذكر صاحب الفكرة أنه كُتبت حوالي ٢٥ رسالة دكتوراه وماجستير عن هذه التجربة في دول أوربا.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم جوانب تجربة هذا النموذج المصرفي الذي لم يستمر طويلاً في جانب الممارسة الفعلية من ذاكرة النشاط المصرفي الإسلامي، وسنوزّع محتواها على المحاور التالية:

- أولاً: نُبذة عن شخصية أحمد النجار.
- ثانياً: نشأة بنوك الادخار وتطورها.
- ثالثاً: آلية العمل المصرفي في بنوك الادخار.
- رابعاً: تقويم تجربة بنوك الادخار المحلية.

أولاً: نُبذة عن شخصية أحمد النجار

وُلد أحمد عبد العزيز النجار عام ١٩٣٢ بمدينة المحلة الكبرى لأسرة عُرفت بالتقوى والصلاح، فقد كان والده محمد عبد العزيز النجار مفتشاً عاماً للغة العربية والتربية الدينية بمعاهد المعلمين والمعلمات، وله مؤلفات أهمها: "منار السالك" و"ضياء السالك إلى أوضح المسالك".

درس أحمد النجار الاقتصاد في جامعة القاهرة، وبُعث إلى بريطانيا عام ١٩٥٦، وإثر إبعاد بريطانيا للمبعوثين المصريين كافة في العام نفسه بسبب حرب قناة السويس، بُعث إلى ألمانيا الاتحادية، واهتم في دراسته العليا بموضوع "اتحاد بنوك الادخار المحلية" في ألمانيا: الائتمان التبادلي، نظام "فريدريك رايفايزن" Raiffeisen (١٨١٨-١٨٨٨) "التسليف الزراعي"، ونظام "شولز ديليتش" Schulz-Delitzsch (١٨٠٨-١٨٨٣) "التسليف الشعبي". وقام بدراسة تاريخ بنوك الادخار المحلية في ألمانيا منذ بداية القرن ١٩، وكان هذا النظام المصرفي يهتم بتعبئة المدخرات الصغيرة في الريف وبخاصة لقطاع الفلاحين وبقية صغار المدخرين (الطلبة والعمال وربات البيوت). ويقال إن مَن أنشأ نظام الادخار في ألمانيا قرأ مقدمة ابن خلدون!

تعلّم النجار هناك اللغة الألمانية ورشّحه أستاذه "ريترز هاوزن" للعمل في شركة ألمانية، وبدأ يتأثر بالدور الذي لعبته بنوك الادخار الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. وساعده أستاذه في أن يلتحق ببنك الادخار في "كولون"، وانتهز أحمد النجار هذه الفرصة ودرس البنوك التجارية وطريقة عملها والبنوك العقارية وجميع أنواع البنوك، وتأكّد بعد ذلك من أن مصر تحتاج إلى كل هذه البنوك على أن تعتمد على الشريعة الإسلامية التي تستبعد الفوائد الربوية، ومنذ ذلك الوقت أصبح شغله الشاغل أن يقوم بإنشاء بنوك بلا فوائد.

ويُروى أن فكرة إنشاء هذه البنوك بدأت بعد أن سمع أحمد النجار في إحدى المرات إمام أحد المساجد يتلو الآية القرآنية: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ البقرة: ٢٧٨-٢٧٩، فأسرع إلى خاله محمد عبد الله العربي، وهو من كبار علماء القانون والاقتصاد وتناقش معه في الربا وأنواعه، وتعرُّض المجتمع الذي يتعامل به للأزمات، وعرَض عليه وجهة نظره في إمكانية إنشاء بنوك لا تتعامل بالربا. وطلب منه كل ما يملكه من كتب الاقتصاد والمعاملات المالية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وحذّره خاله من صعوبة الطريق الذي ينوي أن يسلكه وأوضح له بأن الأمر سيتطلب منه جرأة وشجاعة وتضحية، إلا أن أحمد النجار سار في الطريق بإرادة قوية، وجمع حوله ١٩ رجلاً وامرأة واحدة آمنوا بفكرة بنوك الادخار بميت غمر وتفرّغوا لهذا المشروع.

ويذكر أحد الباحثين أن النجار خلال فترة إقامته في ألمانيا لدراسة الدكتوراه ١٩٥٧-١٩٥٩، لفت نظره إعادة بناء ألمانيا في ١٤ سنة فقط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وسجّل فيها المشاهدات التالية التي أرسلها إلى خاله محمد عبد الله العربي:

- بنوك الادخار: انتشار بنوك الادخار في مدن وقرى ألمانيا،
- الوعي المصرفي: السلوك الادخاري للشعب الألماني،
- نظام المعلومات: يشمل معلومات عن المدخرات، ومعلومات عن المشروعات المطلوب تمويلها وفي أيّ قطاع اقتصادي (زراعي، صناعي، عقاري...)، ومعلومات للأولويات (المشروعات التي تحتل الأولوية)،
- الولاء: إتقان الألمان لعملهم،
- مشروع المساعدات: مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا بعد انتهاء الحرب.

أخذ أحمد النجار توكيلاً من اتحاد بنوك الادخار الألمانية ليساعده على تطبيق التجربة في مصر، وعدّل في هذا العمل المصرفي باستبعاد آلية الفائدة الربوية. واستطاع أن يقنع الحكومة بتطبيق التجربة الإنمائية الألمانية في مدينة ميت غمر، وعُيِّن مديراً للبنك فتوسّع في تأسيس الفروع، لكن التجربة لقيت مضايقات ومشكلات أدت إلى أن تعزل الحكومة مؤسّسها، فخرج من مصر وأعلن أن التجربة رُفضت لتعارضها مع المنهج الاشتراكي للنظام.

توجّه النجار إلى السودان، فعمل رئيساً لقسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية ومستشاراً لبنك السودان ١٩٦٧-١٩٦٩، ثم أستاذاً زائراً في جامعات برلين وكولون ١٩٦٩-١٩٧١، واختير خبيراً بهيئة الأمم المتحدة. وفي السودان عمل النجار على بناء الإطار الفكري الضابط للمصرفية الإسلامية وتم إنشاء بنك الادخار السوداني في ود مدني. ثم توجّه بعد ذلك إلى السعودية وعمل مديراً للإدارة الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المكلَّفة بتأسيس "البنك الإسلامي للتنمية".

عاد النجار إلى مصر عام ١٩٧١، وتم تعيينه مستشاراً لوزير المالية، وأُسندت إليه مَهمة إنشاء "بنك ناصر الاجتماعي" كأول بنك يُنص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذاً و/أو إعطاءً.

وعمل أحمد النجار لدى الأمير محمد الفيصل في تأسيس بنوك فيصل الإسلامية، وعيّنه أميناً عاماً للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وعميداً للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي في قبرص التركية. وقد أصدر الاتحاد الدولي في عهده مجلة البنوك الإسلامية التي توقّفت عن الصدور في ١٩٨٩، بعد أن صدر منها ٦٩ عدداً، كما أعدّ الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية وصدر منها ٦ أجزاء خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٤).

والجدول التالي يكشف جوانب من سيرة مؤسِّس بنوك الادخار:

البيان	من هو أحمد النجار؟
المعلومات الشخصية	 • الاسم الكامل: أحمد محمد عبد العزيز النجار • اسم الشهرة: رائد البنوك الإسلامية / أبو البنوك الإسلامية • تاريخ الميلاد: ١٩٣٢/٠٥/١٧م بمحافظة الغربية • الجنسية: مصري • الديانة: الإسلام • تاريخ الوفاة: ١٩٩٦/٠١/٠١م
الشهادات العلمية	• دكتوراه في الاقتصاد جامعة كولونيا بألمانيا الغربية ١٩٥٩ • ماجستير علوم سياسية جامعة القاهرة ١٩٥٤ • بكالوريوس تجارة جامعة القاهرة ١٩٥٢
الخبرات الوظيفية	• أمين عام الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية منذ ١٩٧٨ • أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (١٩٧٥- ١٩٧٨) • مستشار لبنك ناصر الاجتماعي في مصر (١٩٧٣- ١٩٧٥) • عضو اللجنة التحضيرية لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية (جدة ١٩٧٣) • رئيس الدائرة الاقتصادية لمؤتمر وزارة الخارجية الإسلامي (١٩٧١- ١٩٧٣) • عضو لجنة خبراء الدول الإسلامية لإقامة النظام المصرفي الإسلامي (القاهرة ١٩٧١) • نائب رئيس المعهد الدولي للادخار والاستثمار بألمانيا الغربية (١٩٦٩- ١٩٧١) • أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان (١٩٦٧- ١٩٦٩) • مدير عام مشروع بنوك الادخار المحلية (١٩٦٣-١٩٦٧) • أستاذ التجارة والاقتصاد بجامعات القاهرة وعين شمس (١٩٦١-١٩٦٢)
المؤلفات المنشورة	• مؤلفاته: أكثر من ١٣ مؤلَّفاً في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، منها: • حركة البنوك الإسلامية.. حقائق الأصل وأوهام الصورة: ١٩٩٣ • الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية: (١٩٧٧-١٩٨٤) • ١٠٠سؤال و١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية: ١٩٧٨ • منهج الصحوة الإسلامية: بنوك بلا فوائد: ١٩٧٦ • المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: ١٩٧٣ • بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية: ١٩٧٢ • نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية: ١٩٦٩

يمكن القول بأن فكرة هذا الشاب الذي كان عمره ٣٠ عاماً فقط في أوائل الستينيات من القرن الماضي، تستمدّ أصولها من عامل الخبرات المكتسبة من الدراسة والثقافة والتجارب من جهة، وعامل الصلة بالدين والمعتقدات الإسلامية من جهة أخرى. هذان التأثيران: العلم والإيمان، طبعا عمله بطابع شخصيته. وقد كانت ملامح الانتقال من التأثير الألماني إلى الواقع الإسلامي في استبعاد فكرة مكافأة الخدمة المصرفية بواسطة الفائدة الربوية، وفي التسميات التي أطلقها الرجل على تجربته: بنوك شعبية أو محلية ثم بنوك إسلامية.

وقد رأى صاحب الفكرة أن هناك ٧ شروط لا بد من توافرها لنجاح بنك الادخار المحلي، هي:

١. ينبغي أن تقوم بنوك الادخار على أسس محلية، على مستوى المدينة أو القرية.
٢. من الضروري أن تنبثق الرغبة والفكرة والدافع من اقتناع أهالي المنطقة أولاً وقبل كل شيء، لا أن تكون قراراً يُفرض من الأعلى.
٣. تنمية الوعي الادخاري عند سكان المنطقة، واستثمار المدخرات في المنطقة نفسها تحت مراقبة الأهالي.
٤. بناء علاقات متينة بين بنك الادخار والسلطات المحلية التي تمارس تأثيراً جماهيرياً واسع النطاق.
٥. ضمان الاستقلال الإداري والمالي لبنوك الادخار المحلية، بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
٦. وجوب تدريب العاملين في هذه البنوك تدريباً مناسباً لفكرة البنك وطبيعة عمله، ويقوم بهذه المَهمة معهد خاص.
٧. تقديم كل التسهيلات المصرفية للمواطنين المحليين، ولاسيما أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة: زراعية كانت أم صناعية.

إن تجربة أحمد النجار أثارت اهتمام بعض العلماء الأمريكيين من أمثال ر. ك. ريدي Ready R.K أستاذ إدارة الأعمال بجامعة تورنتو، وعميد المعهد الدولي للعلوم السلوكية بواشنطن الذي قال: "ظللتُ منجذباً للمشروع، ونما مع الأيام إعجابي وتقديري للدكتور النجار وكثير من العاملين معه. وكم كنت مهتماً وشغوفاً بالعثور على مجموعة من الناس يتعلمون التنمية بأنفسهم لتنمية أنفسهم ومجتمعاتهم، ويجسّدون بسرعة أفكاراً آمنت بها إيماناً تاماً، وحاولت تعليمها، ولكني يئستُ غالباً من أن أراها موضع التطبيق، بل يئستُ من أن أرى مَن يتحدّث عنها خارج نطاق الدوائر المتخصصة أو بعض المختصين في العلوم الاجتماعية. ولقد كان من المألوف والممكن أن نسمع انثروبولوجياً

يناقش طويلاً مسألة الاتصال الشخصي المباشر والمستمر لفهم الفلاحين والعمل معهم، ولكن الشيء الذي كان غريباً إلى حدّ بعيد هو أن نرى صيرفياً يناقش هذه الأمور، ولا يكتفي بالمناقشة والدرس، بل يتجاوز ذلك إلى التطبيق والتنفيذ".

واستحق هذا العالم أن يُعتبر أحد الأعلام المؤسِّسين للمصرفية الإسلامية، فقد وصَفه أحد الباحثين: "هو من الآباء المؤسِّسين على المستوى النظري، وعلى المستوى التطبيقي هو ذائع الصيت في هذا المجال، وقد كان له تأثير مهم على بلورة فكرة المصرف الإسلامي، وأفكاره منثورة في مطبوعات كثيرة أهمها كتاب: "بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية" الذي صدر في جدة ١٩٧٢".

يقول النجار في كتابه الأخير "حركة البنوك الإسلامية": "البنوك الإسلامية بالنسبة لي هي قطعة مني، وهي تاريخي كله. ارتدتُ طريقها في فجر الستينيات، وقدمتُ نموذجها الأول الذي اقتنعتُ به وما زلت، وتعرضتُ من أجلها للهجرة من الوطن، وإلى ما هو أكثر من ذلك، وناضلتُ من أجل إقامتها في السودان، ثم تحمّلتُ مخاض ولادة البنك الإسلامي للتنمية إبان عملي في أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وجاهدتُ لإنشاء أول بنك إسلامي حكومي في مصر (بنك ناصر الاجتماعي). ولا يكاد هناك بنك إسلامي أقيم حتى منتصف الثمانينيات إلا وكنت من جنود التأسيس فيه، إما بالدعوة له أو بالسعي إلى إقناع المسؤولين، أو بتقديم المشورة في خطوات الإنشاء، أو بتعبئة الرأي وحشد التأييد، أو بتجميع المؤسسين، أو بالاشتراك في مجلس الإدارة، أو بالإسهام في جهود انتقاء العاملين وتدريبهم. وذلك فضلاً عن الكتابة المبكِّرة عن الاقتصاد الإسلامي، وفكرة البنوك الإسلامية، وشرح فلسفتها، وتأصيل نظريتها، وتوضيح مهمتها ووظيفتها، والدفاع عن قضيتها فوق كل منبر، وفي قلب كل منتدى".

أحمد النجار وتجربة بنوك الادخار
استحضار ذاكرة العمل المصرفي الإسلامي

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحلقة (٢)

ثانياً: نشأة بنوك الادخار وتطورها

١- ولادة البنك:

بحثَ أحمد النجار عن الدعم السياسي لمشروعه الذي أطلق عليه:"بنك الادخار المحلي"أو"بنك التنمية المحلية"أو"البنك الشعبي بلا فوائد". فحصل بمساعدة أحد قادة النظام السياسي"عبد المنعم القيسوني"على المرسوم الجمهوري رقم ١٧ لعام ١٩٦١ بالسماح له بإقامة مشروعه. وفي العام نفسه، تشكّلت لجنة من: وزارة الاقتصاد والمالية، والبنك المركزي، وصناديق الادخار، عرَض عليها النجار تفاصيل الفكرة، فاقتنعت بها، ثم قررت لجنة وزارية أخرى إنشاء المؤسسة المصرية العامة للادخار، على أن يرتبط بها"البنك الجديد"، وأعدّت هذه المؤسسة مشروع النظام الأساسي للمؤسسة المصرفية الجديدة.

وبدأت عام ١٩٦٢ مفاوضات مع"الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا الاتحادية"، انتهت في مايو ١٩٦٣ بتوقيع اتفاقية تعهَّد بموجبها الجانب الألماني بتدريب عشرة من المسؤولين يتولّون المراكز الإدارية الأولى في المؤسسة الجديدة خلال سنتين. وتم اختيار"ميت غمر"استناداً لدراسات اجتماعية بهدف أن يكون مصرفاً نموذجياً كتجربة يتم تقييمها ويستفاد من نتائج تطبيقها عملياً، قبل تعميمها على مستوى القطر.

وفي يوليو ١٩٦٣ انتقل النجار مع عدد من مساعديه للإقامة في ميت غمر لمدة سنة ونصف، وبدأ الاستخدام بانتقاء ٢٠ من العاملين (١٩ رجلاً وامرأة من بين ٤٦٢ تقدّموا بطلبات توظيف). وبدأ البنك عمله في ٢٥ يوليو ١٩٦٣.

وشُكِّل مجلس الإدارة من اثنين من الفلاحين المدخرين، واثنين من العمال المدخرين، وسيدة لها إيداع بالبنك لترعى الناحية الاجتماعية وللاتصال بربات البيوت.

لقد تطور إنشاء البنك على مراحل يبينها الجدول التالي:

الفترة	الحدث
١٩٦١	- صدور المرسوم الجمهوري رقم ١٧/١٩٦١ الذي سمح بإنشاء البنك، - قبول الفكرة من قبل لجنة من: وزارة الاقتصاد والمالية، والبنك المركزي، وصناديق الادخار، - إعداد"المؤسسة المصرية العامة للادخار"لمشروع النظام الأساسي للبنك.
مارس ١٩٦٢ -مايو ١٩٦٣	- إجراء مفاوضات مع"الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا الاتحادية، - تحديد المنطقة التي ستعرف تجربة بنك نموذجي، قبل تعميمها على مستوى القطر المصري
يوليو ١٩٦٣	- انتقال النجار ومعاونوه للإقامة في ميت غمر، - بدأ البنك عمله في ٢٥/٠٧/١٩٦٣، في مكتب متواضع تم استئجاره
١٩٦٤	- تمكّن البنك من أن ينتقل إلى بناء جديد تمت إقامته على أرض قدّمها المجلس البلدي للمدينة
١٩٦٥	- دخل البنك في سياسة توسُّعية عبر شبكة الفروع إلى المدن والقرى المجاورة
١٩٦٦	- استمرار توسُّع البنك ولكن بوتيرة أقل
فبراير ١٩٦٧ -...	- توقف التجربة المصرفية، - إقالة صاحب الفكرة ومؤسسها ومديرها، أحمد عبد العزيز النجار، - صدور قرار الحكومة بدمج"بنوك الادخار المحلية"في البنك الأهلي المصري.

٢- رأسمال البنك:

ظل بنك الادخار يتلقى سنوياً دعماً حكومياً متواضعاً، باعتباره تجربة في طور تحديد هويتها ووضعها القانوني بدقة، وكذلك علاقتها بهيئة الإشراف والسلطات المحلية. وفيما يلي جدول بالمبالغ المخصّصة لرأس المال موزّعة حسب أعوام التجربة:

جدول ٣: الدعم الحكومي لبنك الادخار المحلي

الوحدة: جنيه مصري

السنة	المبلغ	معدل الزيادة
يوليو ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٣	١٠.٠٠٠	-
١٩٦٣-١٩٦٤	٧٨.٠٠٠ (منها: ٥٠.٠٠٠ لشراء مبنى كمقر)	٧.٨ ضعفاً
١٩٦٤-١٩٦٥	٤٩.٠٠٠	٤.٩ ضعفاً
١٩٦٥-١٩٦٦	١٦٥.٠٠٠	١٦.٥ ضعفاً

المصدر: محمد شيخون، ص: ٣٥٥، رفيق المصري، ص: ٣٤٠.

- تعبئة المدخرات:

إن الهدف الرئيس للبنك هو جمع أقصى ما يمكن من المدخرات المحلية، لتوجيه استخدامها وفق برنامج اقتصادي واجتماعي يتحدّد بحسب الحاجات المحلية للسكان. وفيما يلي جدول يبيِّن تطور عدد المدخرين ومدخراتهم على مدى أعوام التجربة:

جدول ٤: تطور عدد المدخرين في بنك الادخار المحلي

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة (الإيداعات) بالجنيه
١٩٦٣-١٩٦٤	١٧.٥٦٠	٤٠.٩٤٤
١٩٦٤-١٩٦٥	٣٠.٤٠٤	١٩١.٢٣٥
١٩٦٥-١٩٦٦	١٥١.٩٩٨	٨٧٩.٥٧٠
١٩٦٦-فبراير ١٩٦٧	٢٥١.١٥٢	١.٨٢٨.٣٧٥

المصدر: محمد شيخون، ص: ٣٥٢، رفيق المصري، ص: ٣٤٧.

٤- اتساع نطاق البنك:

خلال الأعوام الأربعة من حياة البنك تم افتتاح ٩ فروع، وبلغ عدد المتعاملين حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ موزعين على ٥٣ قرية، و٢٠٠ شخص هو عدد العاملين القائمين على إدارة وتسيير الفروع. وفيما يلي جدول يبيِّن التوسعات التي طرأت على البنك خلال فترة حياته:

جدول ٥: امتداد بنك الادخار المحلي

التسلسل	اسم الفرع	المحافظة	تاريخ الافتتاح
١	ميت غمر	الدقهلية	٠٥/٠٧/١٩٦٣
٢	شربين	الدقهلية	١٤/٠٨/١٩٦٥
٣	المنصورة	الدقهلية	١١/٠٩/١٩٦٥
٤	دكرنس	الدقهلية	٠٩/١٠/١٩٦٥
٥	قصر العيني	القاهرة	١٤/١٠/١٩٦٥
٦	زفتي	الغربية	٠٩/١٢/١٩٦٥
٧	مصر الجديدة	القاهرة	٢٣/٠٧/١٩٦٦
٨	المحطة	القاهرة	٢٤/٠٧/١٩٦٦
٩	بلقاس	الدقهلية	٠١/١٠/١٩٦٦

المصدر: محمد شيخون، ص: ٣٥٢، رفيق المصري، ص: ٣٤٣.

٦- مجالات الاستثمار في البنك:

أنشأت بنوك الادخار المحلية جهازاً مسؤولاً عن سياسة الاستثمار باسم:"المنشأة الاستثمارية لبنوك الادخار"مَهمتها دراسة المشروعات الاستثمارية لهذه البنوك والبحث عن أنسب مجالات الاستثمار، والإشراف على الاستثمارات المباشرة القائمة وإمساك الحسابات الخاصة بها، على أن يكون تمويل هذه المنشأة بحصص من حسابات الاستثمار المودعة بفروع المشروع وفقاً لظروف كل فرع. وأهم مجالات الاستثمار ما يلي:

جدول ٧: مجالات الاستثمار في بنوك الادخار المحلية

مجالات الاستثمار	نماذج تطبيقية
التعاون مع الحرفيين وصغار الصناع	- آلاف الفرص للحرفيين وأصحاب الصناعات بما أمكن معه سدّ الفجوة التمويلية للحرفيين، - الإسهام في حل أزمة المواصلات عن طريق قيامها بشراء مئات الدراجات لصغار الموظفين والعمال بالمصانع والطلبة بالمدارس، - مئات من آلات الخياطة لتشغيل الحرفيات وربات البيوت بما حقق زيادة دخل عدد كبير من الأسر الصغيرة في حدود ٧٠.٠٠٠ جنيه
إنشاء المشروعات الإنتاجية المحلية	مدرسة بنك ادخار ميت غمر الابتدائية برأس مال ١٠.٠٠٠ جنيه، مصنع الادخار لمواد البناء بميت غمر برأس مال ١٥.٠٠٠ جنيه، مصنع مكرونة الادخار بالمنصورة برأس مال ٢٤.٠٠٠ جنيه، المخبز النصف آلي بدكرنس برأس مال ١٠.٠٠٠ جنيه، مشروع آلات الري لخدمة الفلاحين بدكرنس برأس مال ٥.٠٠٠ جنيه، مصنع منتجات الألبان بدكرنس برأس مال ٣.٠٠٠ جنيه.
شراء مشروعات إنتاجية تحت الحراسة	- شراء ورشتي معادن من الحراسة العامة، وشركة طباعة، ومكتب سياحة، ومنشأة تجارية، وجريدة، ومصنع نسيج، ومحلات للسجاد، - شراء الفابريقة الأهلية الكبرى لصناعة علب الكرتون بالقاهرة وفروعها بالإسكندرية، وكانت أرباحها تزيد عن ١٥.٠٠٠ جنيه سنوياً، - شراء مصانع لخيوط الحياكة، وكانت أرباحها السنوية تزيد عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه.
إنشاء جمعيات لتنمية الصناعات المحلية	- إنشاء جمعيات في القرى التي تتوافر فيها خامات محلية يمكن أن تقوم عليها صناعات حرفية صغيرة، - من أنجحها الجمعية التي أنشئت بقرية"دنديط"مركز ميت غمر التي كانت تقوم بتصنيع أقفاص الجريد والسلاسل وغير ذلك من الصناعات المحلية التي تقوم على الجريد وسعف النخيل.

٧- انهيار البنك:

اهتمت السلطات الرسمية في البداية بهذه البنوك، والذي بدأ بتقييم أعمالها خلال الفترة الأولى من حياتها، وكانت النتائج لصالحها، إلا أن تعدُّد الهيئات التي قامت بعمليات التقييم، جعل كلاً منها ترغب في إدخال المشروع بكامله تحت وصايتها في ظل نظام مركزي. ومن هنا كانت بداية المشكلة التي قضت على المحاولة ككل، فقد أثارت هذه المسألة صراعاً بين الهيئات المسؤولة، مما أدى في مايو ١٩٦٧ إلى القضاء نهائياً على هذه البنوك، حيث أُسندت إدارتها إلى جهاز مركزي.

إن مرحلة الانهيار هذه مرت تدريجياً، بحيث كان عدد فروع بنوك الادخار تسعة، ما بين سنة ١٩٦٣ و١٩٦٧، وعندما كلِّف جهاز مركزي بإدارتها أصبح ستة في ظرف سنة واحدة، أي ما بين سنة ١٩٦٧-١٩٦٨. ومن سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ أُدمجت هذه الأخيرة في البنوك التجارية. ولقد تمت مطالبة هذا الجهاز، بالمبررات التي أدت إلى انهيار حياة هذه البنوك، فأجاب المسؤولون عنه بأنهم ليسوا ضد فكرة هذا النوع من البنوك التي تعمل من دون فوائد، وإنما يرفضون فيها أموراً أخرى، نستعرضها في الجدول التالي:

جدول ٨: عوامل انهيار بنوك الادخار المحلية

مبررات الجهاز المركزي	رأي أصحاب بنوك الادخار المحلية
التكلفة المرتفعة	إن هذه البنوك هدفت بالأساس إلى تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين، ولم تهدف إلى تعبئته وتجميعه ودفعه لتمويل المشروعات الكبيرة، ومع ذلك لوحظ انخفاض هذه التكلفة من سنة لأخرى
- قيام بنوك الادخار بالاستثمار مباشرة أو بالمشاركة أمر غريب على العرف المصرفي، - الاستثمار المباشر فيه تعريض لأموال المستثمرين للخطر	- إن البنوك التقليدية تمارس الاستثمار المباشر في بعض الدول، - التعرض للمخاطرة ادعاء نظري لسببين: • الأول: أن الإيداع لدى بنك الادخار كان على نوعين، الإيداع الادخاري ويضم الحسابات تحت الطلب المضمونة من طرفه. والإيداع الاستثماري ويضم الحسابات التي كان أصحابها يريدون استثمارها والمضاربة بها، • الثاني: أن هذه البنوك لم تكن تدخل في الاستثمارات بشكل عشوائي، بل تطبّق المبادئ التقنية والفنية من حيث دراسة المشروعات وجدواها، كما كانت تطبّق نظام التوزيع والتنويع من الناحية القطاعية والجغرافية.
الأسلوب الإداري في العملية لم يكن سليماً	في الواقع لا يسلم أيّ نمط من أنماط الإدارة والتسيير من النقد، سواء اعتمد على الشكل الجماعي أو الفردي، وإنه إذا كانت هناك أخطاء في التسيير، فكان من الواجب تقويمها وليس إجهاضها.

وعلى الرغم مما تقدّم، فقد رأت السلطات استبعاد إعلان إفلاس بنوك الادخار المحلية حماية لفكرة الادخار المحلي، إذ كان ينبغي عليها أن تنمّي الوعي الادخاري، وأن تجذب صغار المدخرين من دائرة الاكتناز.

أحمد النجار وتجربة بنوك الادخار استحضار ذاكرة العمل المصرفي الإسلامي

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحلقة (٣)

ثالثاً: آلية العمل المصرفي في بنوك الادخار

١-الخصائص المميزة للبنك: يتميز بنك الادخار المحلي عن غيره من البنوك بالخصوصيات التالية:

- هو بنك محلي (ذو اختصاص جغرافي)؛
- هو بنك شعبي (ذو نزعة اجتماعية)؛
- هو بنك لا ربوي (إحلال المشاركة في الأرباح محلّ الفائدة الثابتة)؛
- هو بنك شامل (له علاقات مع المزارعين والتجار والعمال وأصحاب المهن الحرة، ويُقدّم تمويلاً لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة لأغراض استهلاكية وأخرى إنتاجية).

٢- أهداف البنك: يهدف بنك الادخار المحلي إلى تعبئة الجماهير لتشارك إيجابياً في عملية تكوين رأس المال؛ من خلال ثلاث مهام هي:

- التربية الادخارية: بمعنى إرشاد وتوجيه الأفراد إلى طرق إنفاق دخولهم؛
- التربية الاستثمارية: ويراد بها تدريب الأفراد على حسن استخدام التمويل؛
- التغلب على أيّ صعوبات تعترض نشاط الاستثمار.
- وبذلك؛ فإن هذا النموذج المصرفي يعمل كوسيط بين عرض النقود والطلب عليها، وكمركز للتربية الاقتصادية، وكعامل فعال في القضاء على صعوبات تكوين رأس المال.

٣- إدارة البنك: قام بإدارة بنك الادخار المحلي أحمد النجار وعدد من مساعديه يبلغ العشرين، وهم على رأس كل أعمال التنظيم والإدارة، منذ الولادة وحتى المرحلة الأخيرة من التنفيذ.

أ. الأعمال الإدارية: تمثلت مَهام الإداريين الأساسية فيما يلي:

- فحص طلبات إنشاء البنوك المحلية، المقدّمة من مختلف المنظمات والسلطات الإدارية؛
- تقديم المساعدات والخبرة الفنية لمختلف البنوك المحلية ولإدارتها؛
- دراسة مشكلات الإقراض وتمويل الاستثمارات المحلية؛
- القيام بتحليل المعطيات وإجراء الدراسات اللازمة لمشاريع الاستثمار أو المتعلقة بأيّ نشاط آخر للبنك؛
- إيجاد الصلة والرابطة بين البنك والسلطات الإدارية المحلية من أجل تنمية النشاطات الاقتصادية وتشجيع المبادرة.

ب. السياسات الإدارية: تمثّلت السياسات التنفيذية التي يقوم عليها بنك الادخار المحلي فيما يلي:

- مبدأ المحلية: العمل في نطاق دائرة جغرافية محدّدة، وللمحلية أهمية كبيرة؛ إذ تساعد على السيطرة على مناخ العمل والتفاعل مع متغيراته وموارده مباشرة، فيكون هناك فهم للعادات والتقاليد واتصال أوثق بالعملاء المنتظرين والحاليين، واكتشاف أسرع للفرص الاستثمارية وكفاءة في متابعة الاستثمارات والمشاركات والرقابة عليها؛
- مبدأ اللامركزية: نقل بعض أو كل سلطات المركز للوحدات التنفيذية، والمقصود هنا لامركزية التنفيذ. وهذه السياسة تحقّق السرعة والمرونة في اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لظروف التنفيذ، وتساعد على تدريب موارد بشرية قيادية بسبب إتاحة الفرصة لها لتحمّل مسؤولية الأعمال وإدارتها واتخاذ القرارات فيها.

٤- حسابات البنك:

إن حسابات البنك تغطي مختلف الدوافع والاتجاهات العملية والدينية؛ وذلك من خلال ثلاثة أنواع من الحسابات، ونوعين من التمويل كما يلي:

أ. الحسابات: اشتمل النموذج على ثلاثة أنواع من الحسابات:

- حسابات الادخار؛
- حسابات الاستثمار بالمشاركة؛
- صندوق الخدمة الاجتماعية.

ب. التمويل: وهو نوعان:

- قروض حسنة: وهي التي يردّ المقترض أصل المبلغ دون أيّ فوائد ربوية، ويقدّم البنك هذه القروض لاستخدامات المدخرين؛
- التمويل بالمشاركة: يشارك البنك به في رأس المال المستثمر على أساس الغُنْم والغُرْم (الربح والخسارة).

وفيما يلي تصور ملخص لنظام عمل بنك الادخار المحلي:

شكل١: نموذج النجار لبنك الادخار

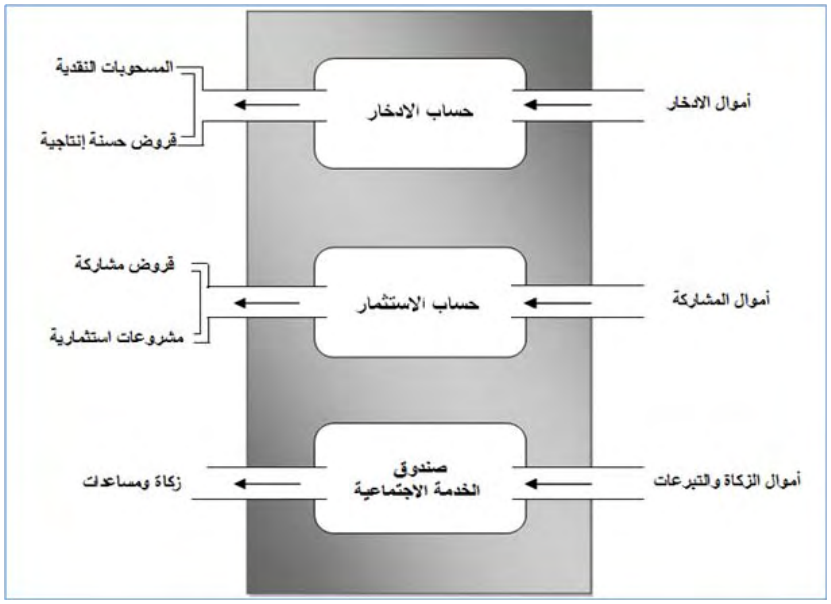

المصدر: الغريب ناصر، ص: ٣٧.

٥- شروط منح التمويل المصرفي: لا يُسهم بنك الادخار المحلي في تمويل المشروعات الاقتصادية إلا عندما تتوافر فيها الشروط التالية:

أ. شروط متعلقة بالبنك نفسه:

- لا يموّل البنك إلا المشروعات الرابحة: ممّا يسمح للبنك بتأمين سداد أمواله؛ باعتبار أن نظام الضمان لا يرتكز على معيار الثروة الشخصية لطالب التمويل؛ بل على سمعته الاجتماعية إلى حدّ كبير؛
- لا تتجاوز مشاركة البنك في تمويل مشروع ما سقفاً محدّداً ١٠٪ من مجموع الودائع: ممّا يسمح للبنك بتنويع توظيفاته (سياسة توزيع المخاطر).

ب. شروط متعلقة بطالب التمويل:

- يجب أن يكون من المدخرين في أحد حسابات البنك، منذ ٦ أشهر على الأقل؛
- الاستثمار المطلوب تمويله يجب أن يكون في منطقة البنك نفسها، أو في دائرة عمله ونشاطه؛
- مراعاة الجمع بين اعتبارات الربحية الفردية والربحية الاجتماعية، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع؛
- يجب على كل طالب للتمويل أن تكون لديه محاسبة تسمح له بتتبع عملياته وبتحديد نتائج الدورة أو المشروع، وتخضع دفاتره للتدقيق الذي يقوم به خبراء البنك؛
- يجب ألا يتعارض الاستثمار المطلوب مع المبادئ الأخلاقية والدينية للمجتمع؛
- إعطاء الأولوية للمشروعات التي تُشغّل الأيدي العاملة وتستخدم الطاقات غير المستغلة في المنطقة.

٦- قواعد الإدارة المصرفية: القواعد الإدارية في بنك الادخار المحلي هي: الأمان والسيولة والربحية.

أ. قاعدة الأمان: إن مبادئ اللامركزية والمحلية والأخذ بأسلوب الضمان الشخصي عوامل توفّر للبنك قدرة التحقّق من طالب التمويل وظروف مشروعه، وتُسهم في عدم إرهاقه بضرورة تقديم ضمانات مادية، وهي سياسة تلائم طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفقيرة. كما قام البنك بإنشاء "صندوق خاص لتوزيع المخاطر" ولم يتحمل أيّ دَين معدوم كما هو الحال في البنوك القائمة المجاورة؛

ب. قاعدة السيولة: ركز البنك جهده في بداية عمله على جمع المدخرات أكثر من منح القروض وتمويل الاستثمارات؛ الأمر الذي يفسِّر النسبة العالية للسيولة (٨٠٪)، ولم يتمكّن خلال فترة حياته القصيرة جداً من القيام بدراسة حركة الحسابات وتحديد سلوك المدخرين؛

ج. قاعدة الربحية: لم يكن الربح هدفاً أساسياً لبنك الادخار المحلي لطابعه الاجتماعي؛ إلا أن البنك كان يجب أن يكون قادراً على تغطية مصاريفه الإدارية لضمان استقلال البنك وذاتيته. وبشكل عام؛ فإن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، قد حالت دون ربحية الاستثمارات؛ ممّا جعل البنك يرى ربحيته في التربية الادخارية والاستثمارية للمواطنين وتدريب العاملين.

٧- مصادر واستخدامات أموال البنك:

يمكن تصوير الشكل العام لميزانية بنك الادخار المحلي فيما يلي:

جدول ٩: نموذج مبسط لميزانية بنك الادخار المحلي

الأصول (استخدامات الأموال)	الخصوم (مصادر الأموال)
أموال سائلة	حسابات الادخار- الحد الأدنى للإيداع بها (٥ قروش) والسحب منها عند الطلب ولا يُدفع أيّ عائد- وتُعطى لصاحب الحساب الأولوية في تمويله بغرض الاستثمار، وأيضا تقديم قروض حسنة للأغراض الاجتماعية-
التمويل بالمشاركة- تُستثمر المدخرات عن طريق مبلغ يقدّم للاستثمار عن طريق المشاركة في الربح والخسارة مع المتعامل، ويُقدّم له البنك أيضاً المعونة الفنية اللازمة التي تمكّنه من إتقان عمله وتطويره ومساعدته في شراء ما يحتاج إليه من خامات ومعدات-	حسابات الاستثمار- الحد الأدنى للحساب (جنيه)، ولا يجوز السحب إلا سنوياً بعد نهاية الدورة المالية- ويشارك صاحب الحساب في الأرباح العائدة من الاستثمار أو في الخسارة حسب قيمة حسابه ومدته-
القرض الحسن- هو قرض مجاني دون فوائد ربوية، يقدّم لصغار المهنيين والحرفيين من المدخرين لشراء ما يلزمهم من خامات ومعدات، ويُقدّم أيضاً إلى المدخرين الذين يتعرضون لكوارث مفاجئة-	الحساب الاجتماعي- تتكون حصيلة صندوق الخدمة الاجتماعية من التبرعات والهبات والزكوات السنوية من الأفراد، يضاف إليها نسبة ٢.٥% من أرباح البنك-
أصول ثابتة	رأس المال

رابعاً: تقويم تجربة بنوك الادخار المحلية

بصرف النظر عن أسباب النهاية السريعة لتجربة بنوك الادخار المحلية سواء كانت سوء إدارة كما ادعى المسؤولون، أم أسباب عقائدية وسياسية وشخصية كما رأى القائمون عليها؛ فإن الحقيقة التي لا جدال فيها أن هذه التجربة يجب أن تأخذ حقّها من الدراسة والتمحيص؛ للاستفادة منها في كيفية الإسهام في تنمية الصناعات المحلية وصغار الصناع والحرفيين.

١- معوقات ومآخذ التجربة: ومن أهمها ما يلي:

- أن غالبية العاملين لم يكونوا حمَلة رسالة؛ ولذلك كان من السهل أن يحيدوا عن الفكرة ذات الصبغة العقدية وخاصة بعد إشراف البنوك التجارية على بنوك الادخار نتيجة السياسة التي كانت موجودة وحاربت الفكرة؛
- الاستعانة ببعض أصحاب المناصب على أساس أن غيرتهم الوطنية سوف تتغلب على أفكارهم الأيديولوجية، وأن استقطابهم سوف يساعد على الاستمرار في الطريق؛
- عدم وجود كيان قانوني قوي يحمي التجربة ويحدِّد هيئات الإشراف واختصاصها؛ مما سهّل القضاء على بنوك الادخار؛
- قيام البنوك التجارية بعد إشرافها على بنوك الادخار بإلغاء مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر والعودة إلى نظام التعامل بالفائدة الربوية. ولقد جاء ضمن توصيات لجنة تقييم بنوك الادخار المحلية: "ينبغي ضمان حدّ أدنى للربح لمن يتعاملون مع البنوك بحسابات الاستثمار"؛
- نتج عن الدمج مع البنوك التجارية عدم استثمار المدخرات في المشروعات الإنتاجية المحلية، بالإضافة إلى سوء الإدارة وتصفية المشروعات الاستثمارية، بأساليب أدت إلى حدوث خسائر كان من الممكن تجنّبها بحسن الإدارة والتخطيط؛
- الاستعانة بالخبراء الألمان الذين قدّموا معونة للتجربة بهدف عقائدي، وهو أن تتعامل بنوك الادخار بالفائدة الربوية؛
- عارض التجربة خبراء من أصحاب النفوذ في أجهزة البنوك والادخار والتأمين، بشأن إخضاع المعاملات المصرفية للشريعة الإسلامية؛

- نسبة السيولة في بنوك الادخار مرتفعة؛ مما يدل على التركيز على جمع المدخرات أكثر من العمل على استثمارها. على الرغم من العمل في أوساط فقيرة يصعب فيها تجميع المدخرات وتحتاج إلى المشروعات الإنتاجية.

٢- إيجابيات التجربة:

٢,١- من الناحية الاقتصادية:

- من نتائج التجربة الهامة أنها أثارت فكرة إنشاء بنوك إسلامية على المستوى الدولي والمستوى الوطني، وفي مصر تم إنشاء صندوق لمساعدة الطلاب الجامعيين عام ١٩٦٨ ألحق فيما بعد ببنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١؛
- قصر الإقراض على المدخرين الذين انتظموا في عمليات الادخار لمدة ٦ شهور على الأقل، مكّن موظفو البنك من الاتصال الشخصي بهم ومعرفة ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية وسمعتهم باعتبار أن الضمان الشخصي من أقوى الضمانات، كما أن ذلك يتناسب مع الفئات الحرفية الفقيرة حيث يصعب توافر الضمان المادي؛ مما أدى إلى اتساع قاعدة المتعاملين مع الحرفيين والمهنيين مع البنك؛
- أن مبدأ المشاركة ودراسة البنك للمشروع وظروفه ومتابعته وإزالة المعوقات من أمامه؛ خفّف كثيراً من المخاطر التي يتحملها المستثمرون وأدى إلى نجاح المشروعات؛
- حاول البنك تقليل المخاطر في استثماراته وذلك عن طريق ما يلي:
  ١. تدريب العاملين لزيادة كفاءتهم؛
  ٢. تدريب المستثمرين بإقامة مراكز مهنية وأقسام للتدريب على الأعمال والحرف اليدوية والصناعات كما حدث في أقسام مدرسة ميت غمر الابتدائية؛
  ٣. إنشاء صندوق تغطية المخاطر الذي يشارك في تمويله كل مقترض؛
  ٤. اشترطت لوائح البنك عدم جواز زيادة النسبة التي تخص أي مشروع عن ١٠٪ من أموال صندوق الاستثمار إلا في الحالات الاستثنائية.
- تناقص التكاليف بصفة مضطردة؛ مما يدل على زيادة كفاءة العاملين وإنتاجيتهم بصفة مستمرة، وأيضاً توافر عنصر الربحية؛
- تشجيع البنك للحرفيين وصغار الصناع، والاتجاه إلى أسلوب الإنتاج ذي الكثافة العالية للعمالة وبخاصة المشروعات قصيرة الأجل يجعل المخرجات تتناسب مع المدخرات؛ لأن الأموال المشاركة قصيرة الأجل، ونجاح بنوك الادخار المحلية في إنشاء جمعيات تنمية الصناعات المحلية في بعض القرى؛

- نجاح بنوك الادخار فيما لم تنجح فيه البنوك التجارية في تحصيل مستحقاتها؛ حيث وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة ١٠٠٪ ولا توجد حالة واحدة توقفت عن السداد؛ مما يدل على نجاح سياسة بنوك الادخار المحلية في تمويل الاستثمارات؛
- كان الهدف من منح القروض زيادة الإنتاج المحلي في التجارة والصناعة والزراعة، والالتزام بأن تكون المدخرات المتجمعة من المنطقة مستثمرة في المنطقة نفسها وليس خارجها.

٢,٢- من الناحية الاجتماعية

- تعبئة سكان الريف ودفعهم للسير في طريق التنمية الذاتية وتعويدهم وحثهم على الادخار، وخاصة لدى صغار المدخرين مثل: الطلبة والعمال، وتغطية مختلف الرغبات والاتجاهات العملية والدينية؛
- إيجاد فرص عمل جديدة وفتح المجال لزيادة كسب الحرفيين وصغار الصناع، بالإضافة إلى مدّ ربات البيوت بآلات الخياطة؛ مما زاد من دخل الأسر وأسهم في حدّ الهجرة من الريف إلى المدن؛
- قيام صندوق الخدمة الاجتماعية بدور اجتماعي هام بتوزيع الزكاة والمعونات للمستحقين والمحتاجين، وتقديم القروض الحسنة للحرفيين والمهنيين؛
- إعطاء الفرصة للفئات الضعيفة مادياً للإسهام في تلك المشروعات عن طريق مدخراتها البسيطة؛ مما يجعلها تحرص على نجاح هذه المشروعات ويزيد رغبتها في الادخار؛
- العمل على حلّ مشكلات المجتمع مثل: مشكلة المواصلات عن طريق شراء الدراجات لصغار الموظفين والعمال والطلبة؛
- حاربت التجربة عملياً الغزو الفكري الغربي للمسلمين الذي عمد إلى إبعادهم عن منهجهم، وأدت إلى زيادة ارتباط المسلمين بمنهجهم والعودة إليه بالتطبيق العملي.

خاتمة:

إن تجربة أحمد النجار (رحمه الله) في بنوك الادخار تستحق الدراسة والتحليل، فعلاوة على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية المباشرة في الحركية التنموية؛ فإنها قد كشفت عن ضرورة تكييف الأفكار ونماذج السلوك، والمؤسسات الاقتصادية والآليات المصرفية المستوردة من الخارج؛ حتى تتلاءم مع البيئة الاجتماعية المغايرة للوسط الغربي من الناحيتين الحضارية والنفسية. كما أثبتت تلك التجربة أيضاً بأن الجهود البطولية لن تخلو من متاعب ومخاطر!

وبقدر ما كانت تلك التجربة الرائدة محدودة زمنياً بقدر ما كانت ناجحة بفروعها التسعة واجتذابها لمليون عميل؛ لكن الظروف المحيطة قضت عليها بعد أقل من ٤ سنوات من بدايتها وانتشارها على مدى واسع في قرى وريف مصر؛ فلم تتوافر للفكرة الفرصة الزمنية المعقولة لنموها ورسوخها وتفتّحها على تجربة أطول.

قد يعود الفضل لما نُشر عن تجربة "بنك الفقراء" ببنغلاديش ومؤسِّسه "محمد يونس"، الحائزيْن على جائزة نوبل لعام ٢٠٠٦، في إنعاش الذاكرة لاستحضار تجربة بنوك الادخار في مصر، تجربة تستحق منّا جائزة "ذكرها بالخير" إن لم يسعفها الزمن بسوى حسن الذكرى من الجوائز! وبصرف النظر عن خلفيات وشروط منح جوائز نوبل وتاريخها؛ فإننا لن ننتظر جواباً عن التساؤل المطروح: لماذا لم تستحق تجربة "أحمد النجار" جائزة نوبل في الستينيات من القرن الماضي؟

أخيراً، وعلى الرغم من زوال هذه التجربة التاريخية من الوجود مؤسسياً؛ إلا أنها زادت أنصارها إيماناً وتصميماً على المضي قدماً نحو تجارب أخرى... ويشير معظم الذين أرّخوا لنشأة وتطور تجربة التطبيق في المصرفية الإسلامية إلى أن "بنوك الادخار المحلية" التي بدأت في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، كانت نواة لتأسيس بنوك إسلامية لا تتعامل بالفائدة المصرفية أخذاً و/أو إعطاءً، وذلك طبقاً للمثل القائل: "الخطوة الأولى فقط هي التي تُكلِّف"! أو المثل الآخر: "أن تشعل شمعة واحدة صغيرة خير لك من أن تلعن الظلام"!

المراجع والمصادر:

1. أحمد عبد العزيز النجار، "تطور مسيرة البنوك الإسلامية والمصاعب التي تواجهها"، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ع 48، 1986، ص: 6- 8.
2. حسن يوسف داود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص: 70-61.
3. رفيق المصري، "أحمد النجار في تجربة بنوك الادخار"، في الموقع الإلكتروني: http://drmasri.atwebpages.com/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2010-05-22-17-13-22&catid=69:2009-04-19-18-59-07&Itemid=65
4. رفيق المصري، مصرف التنمية الإسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك، رسالة دكتوراه منشورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1987، ص: 381-323.
5. سمير رمضان الشيخ، "الدكتور أحمد النجار والمصرفية الإسلامية"، مجموعة مقالات، 2010.
6. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 23؛ 67-63.
7. عبد السميع المصري، معركة الاقتصاد الإسلامي: بين فكرة الاستثمار.. والتوجيه، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1992، ص: 36-33.
8. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، أبوللو، القاهرة، ط2، 2000، ص: 37-34.
9. لاحم الناصر، "الدكتور أحمد عبد العزيز النجار"، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 21/07/2009، ع 11.193، في الموقع الإلكتروني: http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=528478
10. محمد إبراهيم أبو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الموسوعة الشاملة لاقتصاديات البنوك الإسلامية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 50-49.
11. محمد أحمد عز الدين، "البنك الإسلامي في فكر الآباء المؤسسين له"، مجلة الرابطة، رابطة العالم الإسلامي، ع473، نوفمبر 2005، ص: 53-52؛ 56.
12. محمد شيخون، المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل، عمّان، ط1، 2002، ص: 355-347.
13. محمد عبد الله العربي، "تخصص البنوك: البنوك الصناعية"، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ع 49، أغسطس 1986، ص: 22-17.
14. محمد علي القري، "البنك الإسلامي بين فكر المؤسّسين والواقع المعاصر"، في منتدى الفكر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 2 مايو 2005.
15. مصطفى أحمد علي، "مع الدكتور أحمد النجار: رائد البنوك الإسلامية (1)"، مجلة المال والتجارة، مصر، مج 28، ع 322، 1996، ص: 37- 38.
16. CHACHI Abdelkader, "Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations", J.KAU: Islamic Econ, Vol. 18, N° 2, 2005, pp. 16-19.